University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الثالث – سبتمبر 2015

دور الدراية في قبول الشاهد النحوي أو رفضه عند ابي جني

د. نوري حسن حامد المسلاتي.

(المحاضر في النحو والصرف بقسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم – إجدابيا – ليبيا)

دور الدراية في قبول الشاهد النحوي او رفضه عند ابن جني

مقـــــدمة

مما هو معلوم في مجال العلوم النقلية أنه ليس كلُّ رواية صح سندها، وسلم متنها من الشذوذ ومما يقدح فيه تكون قابلةً للاحتجاج بها، والقياس عليها؛ ذلك لأن الرواية بعد أن تتجاوز قنطرة شروط صحة السند والمتن لابد من النظر فيها من حيث صلاحيتها دراية؛ ليحصل الاطمئنان إلى الأخذ بها، والعمل بمقتضاها، وذلك يختلف باختلاف نوع النقل، ففي علم الحديث الشريف يقسم المحدثون الحديث من حيث قبوله على قسمين: مقبول ومردود، ويجعلون المقبول من حيث العمل به على ضربين أيضاً: مقبول رواية ومعمول به دراية، ومقبول رواية غير معمول به دراية، ويجعلون من أسباب عدم العمل بالمقبول كونه منسوخاً، أو مرجوحاً، بحسب ما تقتضيه قواعد أصول الحديث والفقه في هذا الشأن[1]، وبالنظر في علم أصول النحو وتطبيقات النحاة له نجد أن القوم قد تأثروا بفكر علماء الحديث ومنهجهم، فقسموا النقل المقبول ـ كما يدل عليه واقع كلامهم ـ ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

الأول: مقبول دراية مطلقاً؛ وذلك إذا وافق النقلُ الصحيحُ المنهجَ المرعي في استنباط القواعد واستنتاجها، وهذا هو الغالب في الرواية الجامعة لشروط الصحة في السند والمتن.

والثاني: غير مقبول مطلقاً، وذلك ـ فضلا عن الرواية الضعيفة ـ نلمسه في الرواية الصحيحة، والباعث لهم على رفض الاحتجاج بها وعدم الالتزام بما دلت عليه كونها من الضرائر الشعرية، ويتكئون في ذلك على أن الشعر لا يتحصل به قانون الكلام[2]؛ لحاجة الشاعر فيه إلى إقامة الوزن العروضي أو القافية، ويحملون الأمثال على الضرورة أيضاً؛ لأنها تحكى ولا تغير، فهي "تحمل على ألفاظها، وإن قاربت اللحن"[3].

والثالث: ما كان منزلا بين المنزلتين الأوليين؛ فلا هو مقبول مطلقا، ولا هو مرفوض مطلقا؛ إذ يرفض النحاة ظاهره رغم كونه ليس ضرورة، ويعمدون إلى تأويله؛ ليتماشى مع القاعدة الكلية، رعايةً لمقام صحة الرواية من حيث السند، وهذا مظهر من مظاهر الالتزام.

وما يدل على أن المحققين من النحاة قد نظروا إلى كلام العرب من جهة الرواية والدراية معاً: أن النحويين المتأخرين لم يرتضوا ما ذهب إليه الزمخشري من صحة الاحتجاج بشعر المولدين بشرط أن يكون قائله من الرواة العلماء؛ لأجل أن :" قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية"[4]، وهذا ما يفسر رد ابن جني بعض الروايات، بل إنه يصرح ـ أحياناً ـ أن رده إياها من جهة الدراية لا من جهة الرواية[5]، وكأنه بذلك يريد أن يتفادى سوء فهم

---

[1] ينظر: نزهة النظر، ص91 - 97.
[2] ينظر: الإنصاف (2/ 423).
[3] شرح المفصل (4/ 400).
[4] خزانة الأدب (1/ 7).
[5] ينظر: الخصائص (1/ 73).

من يقرأ كلامه، فيظن أنه يرى كذب من روى ذلك من الرواة العلماء الثقات من أمثال أبي عمرو ونحوه.

وإنما اخترت ابن جني ليكون محل هذا البحث لما له من جهود في كشف العلاقة بين السماع والقياس، مع ما تميز به من احترامه للنقل وإلمامه برواياته، وإحكامه أدلة العقل من قياس واستصحاب، فمنهجه يعد منهجا وسطا، فلا هو بالذي يرد الشاهد لمجرد المخالفة لما وضع من قواعد، ولا هو بالذي يأخذ به دون فحصه وإمعان النظر فيه، واتبعت في البحث المنهج الوصفي؛ لأنه بالوصف يمكن دراسة لغة واحدة في زمن ما عند شخص ما على نحو علمي دقيق، فتقرر الحقائق وفق الملاحظة دون تفسيرها بما ليس من بابها[6]، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في ثلاثة مباحث كالآتي:

الأول: في مفهوم الدراية لغة واصطلاحاً، وطرق تحصيلها.

والثاني: في مفهوم الضرورة الشعرية، وأثره في رد الرواية.

والثالث: في مفهوم التأويل، وأساليبه.

والله أسأل أن يوفق ويسدد إنه ولي ذلك والقادر عليه، عليه توكلت، وإليه أنيب.

المبحث الأول

في مفهوم الدراية لغة واصطلاحاً، وطرق تحصيلها

- مفهوم الدراية:

الدراية في اللغة مصدر الفعل درى، يقال :(درى الشيء)، أي: علمه باستعمال الفكر والرأي، والفرق بينهما ـ أي: بين العلم والدراية ـ أن العلم لا يكون مسبوقاً بشك بخلافها، كما أن الدراية تكون بضرب من الحيلة، فيكون بين العلم والدراية علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل دراية علم، وليس كل علم دراية، وذهب بعضهم إلى اتحادهما[7].

وأما في الاصطلاح فحدها المناوي بقوله " المعرفة المدركة بضرب من الحيل"[8]، وهو " تقديم المقدمة، وإجالة الخاطر، واستعمال الروية "[9].

---

[6] هذا، ومما ينبغي التنويه إليه هو أنه لا توجد دراسة قد تناولت هذا الموضوع عند ابن جني على النحو الذي تناوله به الباحث، وأما دراسة الدكتور جمال عبد المنعم عبد الحافظ حمودة، وهي بعنوان "معايير الرفض والقبول في الدرس النحوي عند ابن جني: دراسة نظرية تطبيقية"، وهي في الأصل بحث تقدم به لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وتمت مناقشتها عام 2012، فهي بخلاف هذا البحث؛ ذلك لأنها قد تناولت القبول والرفض للسماع عند ابن جني من حيث المشكلات المتعلقة بالاستقراء، كالكثرة، والقلة، والاطراد، والشذوذ، ونحو ذلك، لا من حيث الدراية، ولا شك أن ثمة بونا شاسعا بين أن يدرس القبول والرفض من حيث الاستقراء وبين أن يدرس من حيث الدراية؛ فمن خلال الاستقراء يتم الحكم على السماع من خلال الكم، وأما من خلال الدراية فإن الحكم يتم من خلال الكيف.

[7] ينظر: تاج العروس (38/ 41 - 42) مادة: د ر ي.

[8] التوقيف على مهمات التعاريف، ص165،

وحدها الكفوي بقوله :"المعرفة الحاصلة بعد تردد مقدمات"[10].

وحدها ـ أيضاً ـ بقوله :" العلم المقتبس من قواعد النحو وقواعد العقل "[11].

ولعل قول أبي هلال العسكري خيراً من ذلك كله، فهو يقول في حدها :"علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه"[12].

- **طرق تحصيل الدراية:**

يرى ابن جني أن تحصيل الدراية بكلام العرب يكون بتصور أحوالهم، ومعرفة أغراضهم، ولطف أسرارهم، وهذا يتطلب إمعان النظر فيه بغية كشف ملابسات كلامهم، والوقوف على سياقه، وسبر أعماقه، وإدراك كنهه، فيكون ذلك مقدمات للوصول إلى استنتاج القاعدة الكلية[13]؛ ذلك لأن علل العربية ـ عنده ـ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء[14]، وما يدل على أن أحكامهم معللة ما جاء عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال :"سمعت رجلا من اليمن يقول :(فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها). فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! قال :(نعم؛ أليس بصحيفة)"[15].

وعلى هذا، فالنحاة عندما استنتجوا القواعد وعللوها لم يأتوا ببدع من القول، بل فعلوا ذلك استناداً إلى ما شاهدوه من أحوال العرب وعاينوه، وفي ذلك رد على من عاب عليهم صنعيهم هذا، ومن هؤلاء الدكتور شوقي ضيف؛ فهو يقول مناصراً ابن مضاء :" وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا في حملة على الفقه والفقهاء، وإنما في حملة على النحو والنحاة من حوله؛ إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقيا في تتبعها، أو على الأقل في تتبع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: (المشرق في النحو)، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)، وكتاب (الرد على النحاة)، وهو ـ وحده ـ الذي بقي من آثاره، وفيه يهاجم نظرية العامل التي عقّدت النحو، وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه .. "[16].

ورأي ابن مضاء هذا كان ـ فيما يبدو ـ شائعاً في عصر ابن جني؛ ولهذا تراه يقول :"أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجواهم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمه "[17].

---

[9] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص199.
[10] الكليات، ص67.
[11] السابق، ص451.
[12] الفروق اللغوية، ص92.
[13] ينظر: الخصائص (1/ 54).
[14] ينظر: السابق (1/ 49).
[15] السابق (1/ 250).
[16] المدارس النحوية، ص305.
[17] الخصائص (1/ 250).

ومن لم يدرك من الرواة أغراض العرب ولم يقف على لطف أسرارهم وقع في خلط عظيم، وروى ما لا يصح دراية؛ ولذلك تجد ابن جني يمعن النظر فيما يعود إلى الأداء في الرواية، فتجده في اعتماده على الدراية إما مصححاً ما خُطّئ؛ لأن حقه أن يُقبل، وإما مخطئاً ما قُبل، لأن حقه أن يرد، وإما مخطئاً رأي نحوي؛ لأن خللاً في الرواية قد وقع، وهذا إيضاح ذلك وبيانه:

إن المادة اللغوية سواء أكانت سماعاً أم رواية، وسواء أكانت نثراً أم شعراً، يجب أن تخضع في رأي ابن جني قبل الاحتجاج بها أو لها أو عليها لشروط ثلاثة وهي:

الأول: معرفة عادات النطق عند المتكلم محل الاحتجاج بكلامه؛ لئلا يخلط أسلوب بأسلوب آخر، فيظن أنه من تداخل اللغات أو تركيبها، ودليل ذلك عنده ما كان من اهتبال أبي عبدالله الشجري من فتح الحرف الحلقي الساكن في نحو (محموم)[18]، فابن الشجري هنا قد نقض عادة العرب في كون اسم المفعول ساكن الفاء.

يقول ابن جني مناصرا مذهب الكوفيين في جواز فتح الحرف الحلقي الساكن، وإن لم يسمع :"سمعت عامة عُقَيل تقول ذاك، ولا تقف فيه سائغًا غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول :(أنا محَموم) بفتح الحاء، وليس أحد يدعي أن في الكلام (مفَعول) بفتح الفاء "[19].

وعلى هذا، يمكن أن يجاب عن قول ابن مجاهد في قراءة أبي جعفر[20] المنصور :﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح: 1] :" وهذا غير جائز أصلا، وإنما ذكرته لتعرفه"[21] بأن ذلك جاء على هذه اللغة، وذلك مذهب الكوفيين والبغداديين[22]، واختاره ابن جني في المحتسب[23]، لا في الخصائص[24].

والثاني: معرفة طبيعة الصوت اللغوي ومخرجه، وطرق تكوين الحروف، واختلاف مقاطعها وأجراسها[25].

والثالث: مدى حساسية أذن السامع في سماع الأصوات اللغوية.

ومن ثم فإن من أسباب الاختلاف بين النحويين في التقعيد هو عدم التفطن لهذه الشروط، التي ينبغي أن تراعى في عمليتي السماع والرواية، أو ذهلوا عنها في بعض الأحيان فوقعوا في خطأ في التأصيل، الذي هو ـ بحسب وظيفة النحاة المناطة بهم لحفظ كلام العرب ـ وصف الظواهر اللغوية عند العرب كما هي، وهذه نماذج تفصح عن ذلك، وتسفر الحجاب عنه.

أولا ـ تخطئة رأي نحوي لخلل في روايته:

---

18 ينظر: السابق (2/ 11).
19 المحتسب (1/ 84).
20 ينظر: المحتسب (2/ 366).
21 السابق (2/ 366).
22 ينظر: الخصائص (2/ 11 - 12).
23 ينظر: المحتسب (1/ 84).
24 ينظر: الخصائص (2/ 12).
25 سر صناعة الإعراب (1/ 19 - 20)، وينظر: الخصائص (1/ 58 - 59، 79).

ذهب الفراء إلى جواز الجمع بين الساكنين، وحكى أن بعض قراء أهل المدينة يسكن الخاء والطاء ويشدد، فيقول: ﴿يَخْطَفُ﴾[26] [البقرة: 20]، ما جعل ابن مجاهد ينكر هذه الرواية بالقول :"ولا نعلم أن هذه القراءة رُويت عن أهل المدينة"[27].

وقد أقره ابن جني، ورأى أن الخطأ في الرواية واقع من الراوي من حيث إنه لم يتقن النقل، فقال :"هذا الذي يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يثبته أصحابنا، وإنما هو اختلاس وإخفاء عليهم، فيرون أنه إدغام، وإنما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت، وهذا كما يُروى في قوله:

ومَسحِهِ مُرُّ عُقاب كاسِر[28]

أن الحاء مدغمة في الهاء، ويا ليت شعري كيف يجوز لذي نظر أو من يُخْلِد إلى أدنى تفكير أن يدَّعِي أن هنا إدغامًا، أو أن تجمع بين ساكنين، وقد قابل به جزء التفعيل، **وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحس**، فقد سقطت كلفة إتعاب النفس؛ ألا ترى أن وزن قوله :(ومسحهِي) مفاعلن، فالحاء مقابَل بها عين (علن)، والعين أول الوتد، وهي كما ترى وتعلم محركة، أفيقابَل في الوزن الساكن بالمتحرك؟"[29].

ثانيا ـ تخطئة الروايةِ الصحيحةِ درايةً:

إن صحة الرواية من حيث السند لا تعني قبول الاحتجاج بها، بل لابد مع ذلك من النظر فيها من حيث الدراية؛ ذلك لأنها ـ عند ابن جني ـ هي الحكم العدل لجعل الشاهدِ صالحا للاحتجاج به، فتبعث على الاطمئنان من أن أحد الرواة لم يقع منه وهم في النقل، ولا زلل في الأداء، ومثال ذلك:

أ ـ رده قراءة عاصم[30] من رواية حفص من طريق جمهور المغاربة وبعض العراقيين لقوله ـ تعالى ـ :﴿ وَقِيلَ مَن رَّاقٍ﴾ [القيامة: 27] بإظهار نون (من) بسكتة لطيفة؛ لأجل أن النون الساكنة لا يوقف عليها عند وجوب ادغامها في الراء، وقال :" فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضًا ..، ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادّغام :﴿ مَن رَّاقٍ﴾ وغيره مما تلك سبيله[31]، وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ :﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: 117] بإدغام تاء تلقف، وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره "[32].

والكوفيون لما كانوا يكتفون من الرواية بصحة سندها ـ كما هو المعلوم من مذهبهم ـ رأوا جواز الإظهار فيما يجب فيه الإدغام[33].

---

[26] ينظر: معاني القرآن (1/ 18).
[27] المحتسب (1/ 61).
[28] هذا الشطر صدر بيت عجزه: كأنَّها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ، وقائله مجهول، وهو من شواهد الكتاب (4/ 450).
[29] المحتسب (1/ 61 - 62).
[30] ينظر: النشر في القراءات العشر (1/ 425).
[31] ينظر: السابق (1/ 425).
[32] الخصائص (1/ 95).
[33] ينظر: البحر المحيط (10/ 352).

ب ـ ورده قراءة أبي عمرو[34] لقوله ـ تعالى ـ :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: 31] بإدغام الراء في اللام، وعلل الرد بأن الإدغام يذهب صفة الراء التي تتميز بها، وهي التكرار، ورأى أن الإدغام هنا من وهم القراء[35].

ـ ثالثا: تصحيح الروايةِ درايةً:

يرى ابن جني أن الرواية الصحيحة من حيث السند والمتن قد تُخطأ ـ أحياناً ـ من قِبل بعض من لا دراية له بالعربية، فيصفها بما لا يليق بها من الأوصاف، ويتمسك في ذلك بما لا يصح له التمسك به؛ لضعفه في علوم العربية؛ وتكون الرواية من حيث الدراية صحيحة لا غبار عليها، بل تكون ـ أحياناً ـ ضاربة في الفصاحة بجرانها، ما يوجب الرد على التخطئة والجواب عنها، والاحتجاج للرواية، بتبيين وجه الرواية والإيضاح عنه، بل ربما تكون الرواية غير صحيحة من جهة السند، وعلى الرغم من ذلك تكون قوية من جهة الدراية، وهذا هو السبب الباعث لابن جني على وضع كتابه القيم الموسوم بـ(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)[36]، والملاحظ من عنوانه أنه موضوع لشواذ القراءات القرآنية لا لصحيحها، وقد أوضح أن المراد بشوذاها ما وراء القراءات السبعة التي أودعها ابن مجاهد في كتابه (السبعة في القراءات)[37].

وعلى الرغم مما ذكره من تحديدٍ لمصطلح الشذوذ في القراءات، واختصاص كتابه بها، نجد فيه وروداً لبعض القراءات السبعة، وكأن مصطلح الشذوذ في زمانه ما يزال مضطرباً، يتردد بين كونه ما وراء السبعة، وعلى هذا جماعة كثيرة من العلماء[38]، وبين كونه: كل قراءة ـ ولو كانت من القراءات السبعة ـ فقدت أحد شروط الصحة الثلاثة، المتمثلة في صحة السند، والموافقة ـ ولو احتمالاً ـ لأحد المصاحف التي بعث بها الإمام عثمان إلى الأمصار، والموافقة للعربية ولو من وجه، وهذا ما عليه المحققون من القراء، وعلى رأسهم ابن الجزري[39].

فمثال الرواية التي ضُعفت وقد صححها ابن جني دراية، وهي صحيحة رواية، ما يأتي:

أ ـ قراءة ابن عامر في رواية أصحاب هشام بن عمار عنه لقوله ـ تعالى ـ : ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: 33] بهمز وكسر الهاء، قال ابن مجاهد فيها :"ينبغي أن تكون غير مهموزة؛ لأنه لا يجوز كسر الهاء مع الهمز"[40].

وقد أبى قولَه ابن جني، ووجه القراءة بأنه لما كانت الهمزة ساكنة، والساكن حاجز ضعيف، فإن وجود الهمزة كعدمه، وعلى هذا كأن كسرة الباء مجاورة للهاء؛ فلذلك كسرت[41]، واعتذر لابن

---

34 ينظر: النشر (2/ 12).
35 ينظر: سر صناعة الإعراب (1/ 205).
36 ينظر: المحتسب (1/ 32 - 33).
37 ينظر: السابق (1/ 32)
38 ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (1/ 300).
39 ينظر: النشر (1/ 9)؛ ولذلك فإن الباحث لا يوافق ما ذهب إليه الأستاذ خير الله الشريف بن أحمد شريف في بحثه المعنون بـ"مصطلح القراءة الشاذة في المحتسب، ودعوة تردد ابن جني في المذهب" من حصره الشذوذ عنده فيما وراء القراءات السبع.
40 السبعة في القراءات، ص154.
41 ينظر: المحتسب (1/ 70 - 71).

مجاهد بقوله :"رحم الله أبا بكر؛ فإنه لم يألُ فيما علمه نصحًا، ولا يلزمه أن يُري غيره ما لم يُره الله ـ تعالى ـ إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده، وإياه نسأل عصمة وتوفيقًا وسدادًا بفضله"[42].

ب ـ ومن ذلك ـ أيضاً ـ قراءة ابن عامر من رواية يحيى الغساني[43] ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الحاقة: 14] مشددة الميم، قال ابن مجاهد :"وما أدري ما هذا"[44].

وقد وجهها ابن جني بقوله :" هذا الذي تبشع على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح وواضح؛ وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني، حتى كأنه في الأصل: وحملنا قدرتنا أو ملكا من ملائكتنا أو نحو ذلك الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني، فبني له، فقيل :(فحملت الأرض)، ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه، فقلت:(وحملت قدرتنا الأرض)، وهذا كقولك :(ألبست زيدا الجبة)، فإن أقمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت :(ألبس زيد الجبة)، وإن حذفت المفعول الأول أقمت الثاني مقامه، فقلت :(ألبست الجبة) .. "[45].

ج ـ ومن ذلك ما روى الحلواني عن قالون عن شيبة :﴿أو آوِيَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: 80] بفتح الياء، وروي أيضا عن أبي جعفر[46]، فقد قال فيها ابن مجاهد :"لا يجوز تحريك الياء هاهنا"[47].

وأبى صنيعه ابن جني فقال :" هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز، وهو أن تعطف (آوِيَ) على (قوة)، فكأنه قال :(لو أن لي بكم قوة أو أُوِيًّا إلى ركن شديد)، فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب إضمار (أن) ونصب الفعل بها، ومثله قول مَيْسُون بنت بَحْدَل الكلبية:

لَلِبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لبْسِ الشُّفُوفِ[48]

فكأنها قالت :(للبس عباءة وأن تقر عيني)، أي: لأن ألبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من كذا، وعليه بيت الكتاب ـ أيضًا ـ:

فَلَوْلا رِجَالٌ مِن رِزَامٍ أعزَّةٌ وآلُ سُبيعٍ أَوْ أَسوءكَ عَلْقَمَا

أي: أو أن أسوءَك، فكأنه قال: أو مساءَتي إياك، فكذلك هذه القراءة: لو أن لي بكم قوة أو أُوِيًّا؛ أي: أن آوِيَ إلى ركن شديد، وهذا واضح"[49].

وأما الرواية التي ضُعِّفت وقد صححها ابن جني دراية، وهي ضعيفة رواية فلا حاجة بنا إلى ذكرها؛ لأن النظر في الشاهد من حيث الدراية فرع عن صحته من حيث الرواية.

---

42 السابق (1/ 71).
43 ينظر: السابق (2/ 328)، ولم أجد هذه القراءة في كتاب ابن مجاهد.
44 السابق (2/ 328).
45 المحتسب (2/ 328 - 329).
46 السابق (1/ 326).
47 السابق (1/ 326 - 327).
48 هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (3/ 45).
49 هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (3/ 50).

ومن خلال ما مضى نلاحظ أن القول الفصل في الاحتجاج بالرواية عند ابن جني بعد صحتها من حيث السند ـ فيما يبدو ـ هو للدراية؛ فصحة السند وحدها لا تكفي، كما أن الدراية من دون أن يكون لها ما يؤيدها من كلام العرب الموثوقة عربيتهم والمرضية فصاحتهم لا تجدي.

المبحث الثاني

مفهوم الضرورة الشعرية، وأثره في رد الرواية

- أولاً: مفهوم الضرورة الشعرية:

مصطلح (الضرورة الشعرية) عند النحويين هو اقتباس من مصطلح الفقهاء (الضرورة الشرعية) وإن قول النحويين: يباح للشاعر في حال الاضطرار ما لا يباح لغيره[50]، ترخصاً له في مخالفة قواعد النحو، مأخوذ من قول الفقهاء :"الضرورات تبيح المحظورات"[51]؛ ترخصاً للمكلف المضطر أن يرتكب أمراً محظوراً مع ارتفاع الحرج عنه وقت الاضطرار، والضرورة في اللغة، هي: اسم من الاضطرار، ومعناها: الحاجة[52]، وأما في عرف النحاة فقد اختُلف في تحديد مفهومها على قولين:

الأول: أن الضرورة الشعرية هي ما لا يجوز في اختيار الكلام؛ لأن " الشعر نفسه ضرورة"[53]، واستدل هذا الفريق لصحة مذهبه بأن الشاعر قد يعمد إلى ما لا يجوز في الكلام مع أنه غير مضطر إليه، ومثال ذلك قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه[54]

في رواية من خفض (مقرف)، قال ابن عصفور :"ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك؛ إذ يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه"[55]. وقد قيل: إن هذا القول هو ما عليه جمهور النحويين من المحققين[56].

---

[50] ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص6.
[51] الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (2/ 563).
[52] ينظر: لسان العرب (4/ 483)، مادة: ض ر ر.
[53] الاقتراح في أصول النحو، ص61.
[54] هذا البيت من شواهد الكتاب (2/ 167).
[55] ضرائر الشعر، ص13.
[56] ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص6.

والآخر: أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة[57]، وهذا المذهب للفراء؛ فقد قال وهو يتحدث عن قراءة حمزة[58] لقوله ـ تعالى ـ :﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[59] بخفض ميم (الأرحام) :" هو كقولهم :(بالله والرحم)، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه، وقد قال الشاعر فى جوازه:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْط نَفَانِفِ[60]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[61].

ولعل هذا الاختلاف بين النحويين في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية راجع إلى غموض رأي سيبويه فيها، واضطراب موقفه منها؛ إذ تراه في بعض المواطن يشير إلى أنه لا اعتبار في الضرورة إلى ما اضطر الشاعر إليه مما لم يضطر إليه[62]، وفي أحيان أخرى تراه يشير إلى أن الضرورة هي ما اضطر فيها الشاعر إلى ارتكابها[63]؛ واختار ابن جني من القولين الأول؛ فهو يرى أن الضرورة: ما يجوز للشاعر ارتكابها رغم أن الوزن العروضي لا يضطره إلى ارتكابها، وجعل ذلك من باب شجاعة العربية، فهو قد رأى في قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمزَجَّة زجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَه[64]

بفصل المتضايفين بالمفعول به، أنه كان يمكنه القول :(زج القلوص أبو مزادة) دون أن ينكسر الوزن، ولكنه لم يفعل لقوة إضافة المصدر إلى الفاعل في نفوس العرب[65].

- ثانياً: ضبط مفهوم الضرورة:

ولما كان مفهوم الضرورة وفق القول الأول الذي تبناه ابن جني يجعل من الضرورة مصطلحا غير واضح الملامح، فقد رأى الباحث من خلال استقراء كلامه فيها قد ضبطها بضابطين اثنين: **الأول:** ألا تكون ثمة لغة مستقرة[66]، وهذا يقتضي من النحوي وجوب عدم التسرع في الحكم على الرواية بأنها من قبيل الضرورة حتى يتبين له أن ما جاءت به ليس لغة، وقد كان الأصمعي سأل أعرابياً عن قول زهير:

ثُمَّ استمَرُّوا وقالوا إنَّ موْعِدُكُمْ ماءً بِشَرقيّ سلمَى فيدُ أو رَكَكُ[67]

---

[57] ينظر: السابق، ص6.
[58] النشر في القراءات العشر (2/ 247).
[59] النساء: 4/ 1.
[60] هذا البيت لمسكين الدارمي، ينظر: ديوانه، ص53.
[61] معاني القرآن (1/ 252 - 253).
[62] ينظر: الكتاب (2/ 166 - 167)
[63] ينظر: الكتاب (1/ 169)، و(3/ 61 - 62).
[64] هذا البيت مجهول وينظر: خزانة الأدب (4/ 415 - 416).
[65] ينظر: الخصائص (2/ 408).
[66] ينظر: سر صناعة الإعراب (2/ 145).
[67] ديوانه، ص79.

قال: أتعرف رَكَكًا هذا؟ فقال: قد كان ههنا ماء يسمى رَكًّا، قال الأصمعي :" فعلمت أن زهيرا احتاج إليه فحركه"[68].

فالأصمعي ـ كما ترى ـ قد استقى من جواب الأعرابي أن زهيراً قد اضطر للتحريك، وكان ينبغي أولاً ـ وهو راوية العرب ـ أن ينظر فيما قاله زهير: أهو لغة أم لا؛ ولذلك قال ابن جني :"وقد يجوز أن يكونا لغتين: رَكٌّ ورَكَكٌ، كالقصِّ والقصَصِ، والنَشْزِ والنَّشَزِ، وقد كان يجب على الأصمعي ألا يسرع إلى أنه ضرورة"[69].

والآخر: أن يكون الأسلوب ضعيفاً في اللغة شاذاً، مثل إبدال الهمز[70].

ـ رد الرواية الصحيحة لأجل الضرورة:

من خلال المعيارين اللذين وضعهما ابن جني في معرفة الضرورة الشعرية نجده يرد الشاهد النثري الصحيح من حيث الرواية بحجة أنه لا يليق إلا بلغة الشعر، ومن ذلك:

1 ـ قوله في قول الله ـ تعالى ـ :﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال: 35] على قراءة عاصم من رواية أبي بكر بنصب :﴿صَلَاتَهُمْ﴾ ورفع ﴿مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ﴾[71] :" لسنا ندفع أنَّ جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأعرب"[72]، وسبب ذلك من حيث الدراية هو أن المعرفة أولى من النكرة بأن تكون المحدّث عنها؛ فالنكرة يكون فيها الالتباس بخلاف المعرفة[73].

2 ـ رده قراءة أبي جعفر في قول الله ـ تعالى ـ :﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ﴾، [الأنبياء: 112] بضم الباء من (رب)، وحذف الألف من (قال)، على أن (ربُّ) منادى مفرد[74]؛ لأجل أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز وصف (أي) به؛ إذ يمكن أن تجعل (رب) وصفا لـ(أي)، فتقول :(يأيها الرب)، فيكون قد جُمع على المنادى حذفان، وهذا إنما يكون في الضرورة[75].

وبهذا نعلم أن ابن جني يشترط في صحة الاحتجاج بالشاهد على القاعدة ـ فضلا عن اشتراط صحته من حيث الرواية ـ ألا يكون محل الشاهد مما اختصت به لغة الشعر؛ فللشعر أسلوبه الذي لا يقاس عليه؛ فالشعراء قد يرتكبون ما لا يُؤْلَف في اختيار الكلام، وإن لم يكن ثمة حاجة تدعوهم إلى اختراق المعيار، من مثل إقامة وزن أو قافية، وفي ذلك يقول ابن جني :" وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزًا فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضًا؛ فإن العرب تفعل ذلك تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك، ويرحب

---

68 المحتسب (2/ 27).
69 المحتسب (2/ 27).
70 ينظر: السابق (1/ 66)، والخصائص (1/ 256).
71 ينظر: السبعة في القراءات، ص305.
72 المحتسب (1/ 279).
73 ينظر: الحجة للقراء السبعة (4/ 144).
74 ينظر: المحتسب (2/ 69).
75 ينظر: السابق (2/ 69 - 70).

به خناقك، إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدوها لوقت الحاجة إليها، فمن ذلك قوله:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذنبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[76]

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضعف "[77].

المبحث الثالث

التأويل مظهر لرفض الرواية دراية

يعد التأويل من الركائز المهمة التي قام عليها النحو العربي؛ إذ اتخذه النحاة وسيلة لصرف التناقض الذي قد يقع بين بعض متن اللغة المرتضاة والقواعد التي كانت قد استنتجت من متن تلك اللغة نفسها، وهذا يعني أن التأويل يتنازعه حكمان:

الأول: حكم بقبول الشاهد المخالف للقواعد النحوية والأصول الكلية، ودليل هذا القبول تجشم النحويين من أهل البلدين على حد سواء تخريجه؛ ليكون متسقاً مع ما كانوا قد قعدوه، ولم يعمدوا إلى إهداره؛ لأجل أن الشاهد قد صح من حيث الرواية، فلم يكن خارجاً عن حدود الفصاحة من حيث الزمان والمكان، وجاء سنده مسلسلا بالرواة الثقات من مبتدئه إلى منتهاه؛ إذ في رده وطرحه دون توجيهه وتخريجه حرج شديد للنحويين الذين هم عيال على العرب في لغتهم.

والآخر: حكم برفضه؛ ذلك لأن القوم لم يأخذوا بمقتضى ظاهره، بل عمدوا إلى صرفه، ولا شك أن هذا الصنيع مظهر من مظاهر الرفض، ولعل أهم أسباب رفضه المخالفة للشائع أو للقياس القوي.

وقبل الخوض في بيان ما للتأويل من أثر في رفض الشواهد المخالفة للقواعد النحوية ينبغي أولاً التطرق إلى مفهومه لغة واصطلاحاً، وبيان أساليبه.

- أولاً: مفهوم التأويل:

التأويل في اللغة هو تفسير ما يؤول إليه الشيء[78]، ومن ذلك قوله تعالى :﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: 157] أي: ما يؤول إليه في وقت بعثهم و نشورهم[79]، وفي الاصطلاح: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده[80].

---

[76] البيت لأبي النجم العجلي، ينظر: ديوانه، ص256.
[77] الخصائص (3/ 62 - 63).
[78] ينظر: لسان العرب (11/ 34)، مادة: أ و ل.
[79] ينظر: السابق (1/ 162)، مادة: أ و ل.

وقريب من ذلك قول أبي حيان :"التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[81].

وقد أكد أبو حيان هنا ما سبق أن ذكره ابن جني في ضابط مفهوم الضرورة من أن الدراية لا مدخل لها فيما كان لغة عن العرب؛ لأنه ما كان لغة لقوم قيس عليه[82]، إذا كانت اللغة مرضية[83].

- **ثانياً: أساليبه:**

سبب التأويل عند النحويين ـ كما مر ـ المخالفة للقاعدة، فما خرج عنها تعين تأويله بما يتفق ويتسق معها، فالتأويل ضرورة حتمية اقتضتها طبيعة النحو الوصفية؛ أي: تبرير للقاعدة في عدم انطوائها على ما دل عليه الشاهد المخالف لها، ما دام الشاهد صحيحاً، وأساليب التأويل عند النحويين عديدة، منها بحسب ما ذكر ابن جني في شجاعة العربية: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف[84]، وهذا بيان ذلك بشيء من الإيجاز:

1 ـ الحذف، وهو لا يقصد به أن ثمة شيئاً حذف بعد أن كان ملفوظاً، بل المقصود به: أن ثمة شيئاً يتطلب نظام اللغة أن يذكر، ولكنه لم يذكر؛ لقرينة ما[85]، وهو ـ كما يشير ابن جني ـ يكون في أربعة أشياء: الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه[86]، والتأويل ـ على هذا ـ يكون في تلكم الأربعة، وهذا توضيح ذلك:

أ ـ التأويل بحذف حركة:

حذف الحركة في كلام العرب يعد قليلا نادرا، ولذلك لم أظفر للتدليل على التأويل بحذفها سوى بشاهد واحد، وهو قول الراجز:

مَتَى أَنَامُ لا يُؤَرِّقُنِي الْكَرَى لَيْلاً وَلا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِي[87]

بإشمام القاف حركة الضم؛ ذلك لأن المقام لها، وقد أوَّل ذلك ابن جني بقوله :"وهذا يدلك من مذهب العرب على أن الإشمام يقرب من السكون، وأنه دون روم الحركة، وذلك أن هذا الشعر من الرجز ووزنه:

متى أنا	ملا يؤر	رق نل كرى
/ /0/ /	/0/ / /0	/0/ /0/ /0
مفاعلن	مفاعلن	مستفعلن

---

[80] ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي (2/ 88).
[81] الاقتراح في أصول النحو ص ص158 - 159.
[82] ينظر: الخصائص (1/ 358).
[83] ينظر: السابق (2/ 7).
[84] ينظر: الخصائص (2/ 362).
[85] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص298.
[86] الخصائص (2/ 362).
[87] هذا البيت مجهول القائل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (1/ 139).

فالقاف من (يؤرقني) بإزاء سين مستفعلن، والسين كما ترى ساكنة، ولو اعتددت بما في القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى (متفاعلن)، وكان يكون كسرا؛ لأن الرجز لا يجوز فيه (متفاعلن)، وإنما يأتي في الكامل؛ فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتد بها، والحرف الذي هي فيه ساكن، أو كالساكن، وأنها أقل في النسبة والزنة من الحركة المخفاة في همزة بين بين وغيرها"[88].

وقال :" ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن؛ ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل"[89].

ب ـ التأويل بحذف الحرف:

حذف الحرف على ضربين: حذف يكون لحرف المعنى، وحذف يكون لحرف المبنى[90]، والذي يعنينا هنا هو حذف حرف المعنى، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

1 ـ قول الله ـ تعالى ـ :﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: 52] فقرأ أُبي ابن كعب :(من هَبَّني)[91]، قال ابن جني في تخريجها :" فأما (هبَّني) أي: أيقظني فلم أر لها في اللغة أصلا، ولعلها لغة قليلة، ولا مَرَّ بنا مَهْبُوب، بمعنى مُوقَظ، وهي ـ مع حسن الظن بِأُبَيّ ـ مقبولة، وقد أثبتها أبو حاتم أيضاً، اللهم إلا أن يكون حرف الجر معها محذوفا، أي: هب بنا، بمعنى أيقظنا، ثم حُذف حرف الجر، فوصل الفعل بنفسه، وليس المعنى على من هَبَّ فَهَبَبْنَا معه، كقولك :(انتبَهَ وأَنْبَهَنا معه)، وإنما معناه من أيقظنا"[92].

2 ـ ومن ذلك قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِين وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[93]

بخفض (مزمل) على الجوار، ولما كان قليلا نادرًا، فقد خرجه الفارسي على غيره، قال ابن جني :"وعلى نحو من هذا حمل أبو علي ـ رحمه الله ـ :

كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

ولم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول"[94].

ج ـ التأويل بحذف الاسم:

---

88 سر صناعة الإعراب (1/ 74).
89 الخصائص (1/ 74).
90 ينظر: الخصائص (2/ 383).
91 ينظر: المحتسب (2/ 214).
92 السابق (2/ 214).
93 ديوانه، بشرح السكري (1/ 289).
94 الخصائص (1/ 193 - 194).

لما كان الاسم يتميز بتناوب المعاني عليه، ولذلك يأتي تارة فاعلا، وتارة مفعولا به، وتارة مضافا إليه، ولما كان الفاعل لا يجوز حذفه؛ إذ لا قيام للفعل إلا به، فسيكون الحديث عن تأويل الحذف في المفعول به والمضاف إليه، وأكتفي في كل منهما بمثال؛ إذ المقام لا يسع لتعدد الأمثلة، فأما التأويل بحذف مفعول به من الشاهد فمنه قول الله ـ تعالى ـ :﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: 234]، بفتح الياء على قراءة علي بن أبي طالب[95]، وقد أنكر هذه القراءة ابن مجاهد[96]، وقد وجهها ابن جني بقوله :" هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول، أي: والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم، كما قال سبحانه :﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ﴾ [المائدة: 117]، و:﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾ [النحل: 28] وحَذْفُ المفعول كثير من القرآن وفصيح الكلام"[97].

وأما التأويل بحذف المضاف إليه من الشاهد فمنه قول الله ـ تعالى ـ :﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: 4] على قراءة ابن يعمر والجارود[98] الغايتين بثلاث ضمات من غير تنوين، وقد وجّه ذلك ابن جني على أن القارئ كأنه يريد (من دُبُره) و(من قُبُله)، فحذف المضاف إليه، وهو مراد، فصار المضاف غاية نفسه، بعد أن كان المضاف إليه غاية له[99].

د ـ التأويل بحذف الفعل:

يقع تأويل الفعل على ضربين: الأول: حذفه وفاعله، وهذا يكون من نوع حذف الجملة، وهو لا يعنينا هنا، والضرب الآخر حذف الفعل وحده، وهذا هو غرض هذا الموضع؛ وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعًا به، وذلك نحو قولك :(أزيد قام)[100]، ومثال ذلك عند ابن جني تبعاً لمذهبه البصري قوله تعالى :﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، [الانشقاق: 1]، و:﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: 1]؛ لأن أدوات الشرط لا يليها الاسم، وقد وجّه ذلك على أنه ثمة فعل مضمر وحده، أي: إذا انشقّت السماء، وإذا كورت الشمس، والفعل المذكور مفسر له[101].

هـ ـ التأويل بحذف الجملة:

وسبب حذف الجملة في رأي ابن جني الشبه بالمفرد من حيث شدة اتصال الفاعل بفعله، وهو يرى أن حذف الجملة يختص بالفعلية دون الاسمية[102]، ومثال ذلك قول الله ـ سبحانه ـ :﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: 60]، والتوجيه "فضرب فانفجرت[103].

---

95 ينظر: المحتسب (1/ 125).
96 ينظر: السابق (1/ 125).
97 السابق (1/ 125).
98 ينظر: المحتسب (1/ 338).
99 ينظر: السابق (1/ 338).
100 ينظر: الخصائص (2/ 381 - 382).
101 السابق (1/ 382).
102 السابق (2/ 363).
103 السابق (2/ 363).

والملاحظ هنا: أن موجب القول بالحذف طبيعة العمل النحوي نفسه، الذي يفترض وجود عامل يطلب معمولاً يؤثر فيه بإحداث حركة تناسبه وفق المعنى النحوي، فإن وجد العامل وانتفى معموله تعين القول بالحذف.

2 ـ الزيادة:

الزيادة على ضربين: زيادة في الصيغ، وزيادة في التراكيب، والذي يعنينا هنا الثاني، وهو في التأويل نقيض القول بالحذف، وهو أسلوب يلجأ إليه النحاة في محاولتهم التوفيق بين الشاهد الصحيح والقاعدة لدرء التعارض الظاهر بينهما، والغرض من الزيادة في التركيب لغير مقتضى أوجب ذلك من حذف ونحوه تكون في رأي ابن جني ـ كما سيبويه[104] ـ للتوكيد[105]، ومن أمثلة التأويل بالزيادة من دون تعويض عن محذوف الآتي:

أ ـ قول الله ـ تعالى ـ :﴿ألا تَقْسِطُو﴾ [النساء: 3] بفتح التاء، على ما رواه المفضل[106]، وقد قال في توجيهه منكرا على ابن مجاهد تخطئته :" هذا الذي أنكره ابن مجاهد مستقيم غير منكر؛ وذلك على زيادة (لا)، حتى كأنه قال: وإن خفتم أن تَقْسطوا في اليتامى، أي: تجوروا، يقال :(قسط) إذا جار، و:(أقسط) إذا عدل ..، وزيادة (لا) قد شاعت عنهم واتسعت .. فبهذا يعلم صحة هذه القراءة"[107].

ب ـ ومن ذلك ـ أيضاً ـ قول الله ـ تعالى ـ على قراءة أبي جعفر[108] :﴿ يُذْهِبُ بِالأبْصار﴾، [النور: 43] بضم الياء، فقد رأى ابن جني توجيهها على أن الباء زائدة، أي: يُذهِبُ الأبصار؛ إذ الفعل هنا يتعدى بنفسه؛ لأنه مضارع (أذهب)[109].

3 ـ التحريف:

التحريف مصطلح أوضحه ابن جني بقوله :" والتحريف في الكلام: تغييره عن معناه، كأنه ميل به إلى غيره، وانحرف به نحوه، كما قال ـ عز اسمه ـ في صفة اليهود :﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: 46] أي: يغيرون معاني التوراة بالتمويهات والتشبيهات "[110].

وعلى هذا، فإن التحريف هو خروج الشاهد النحوي عن مألوف كلام العرب، أي: إنه مصطلح نحوي قديم يراد به ما يراد بمصطلح الانزياح في الدراسات الأسلوبية الغربية، وقد جعله ابن جني من شجاعة العربية[111]، ومن أمثلة ذلك قراءة الحسن[112] :﴿واتقوا يومًا يُرجعون فيه﴾ [البقرة: 281] بياء مضمومة؛ فهذا السياق به تحول عن خطاب الحاضر إلى خطاب الغائب، والأصل في الكلام أن يكون نسقاً واحداً، وقد قال ابن جني في توجيه هذه القراءة :" أنه تصور فيه

---

104 ينظر: الكتاب (4/ 221).
105 سر صناعة الإعراب (1/ 143).
106 ينظر: المحتسب (1/ 181).
107 السابق (1/ 181 - 182).
108 ينظر: السابق (2/ 114).
109 ينظر: السابق (2/ 114).
110 سر صناعة الإعراب (1/ 31).
111 ينظر: الخصائص (2/ 362).
112 ينظر: المحتسب (1/ 145).

معنى مطروقًا هنا، فحمل الكلام عليه؛ وذلك أنه كأنه قال: واتقوا يومًا يَرجع فيه البشر إلى الله، فأَضمر على ذلك، فقال: يُرجعون فيه إلى الله ..، وكأنه ـ والله أعلم ـ إنما عدل فيه عن الخطاب إلى الغيبة، فقال :﴿يُرْجَعُون﴾ بالياء؛ رفقًا من الله ـ سبحانه ـ بصالحي عباده المطيعين لأمره؛ وذلك أن العود إلى الله للحساب أعظم ما يخوَّفُه ويُتَوعَّدُ به العباد، فإذا قرئ :﴿تُرجعون فيه إلى الله﴾ فقد خوطبوا بأمر عظيم يكاد يستهلك ذكره المطيعين العابدين، فكأنه ـ تعالى ـ انحرف عنهم بذكر الرجعة، فقال :﴿يرجعون فيه إلى الله﴾ .. فيصير محصوله من بعد؛ أي: فاتقوا أنتم يا مطيعون يومًا يُعذَّب فيه العاصون"[113].

4 ـ الحمل على المعنى:

يرى ابن جني ردّاً على من زعم عناية العرب بالألفاظ وإغفالها المعاني أن هذا الأسلوب من التأويل مما يدل على عناية العرب بالمعنى واهتمامها به، وقرر أن عناية العرب بالألفاظ ما هو إلا مظهر من مظاهر عنايتها بالمعنى؛ ذلك لأن اللفظ عندهم خادم للمعنى وتابع له[114]، وقد خص هذا الأسلوب بفصل في باب شجاعة العربية، أوضح فيه أن الحمل على المعنى :" غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنيث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك "[115].

والأمثلة على ذلك يطول حصرها، ولما كان المقام يضيق بتعددها فلا بأس من الإتيان هنا بمثال منها يفي بالغرض، ويدل على المقصود، وهو قول عامر بن جوين الطائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدقتْ وَدْقَهَا وَلا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[116]

فالشاهد هنا في قوله :(ولا أرض أبقل)؛ إذ ذكّر الفعل، وكان يجب تأنيثه بحسب الظاهر؛ لأن به ضميراً مستتراً يعود على مؤنث، وقد أوّل ذلك ابن جني بأن الشاعر حمل الأرض وهي لفظ مؤنث على معنى الموضع أو المكان وهما لفظان مذكران[117]، ولولا ذلك لكان التذكير لحناً.

---

113 السابق (1/ 145).
114 ينظر: الخصائص (1/ 238).
115 السابق (2/ 413).
116 هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (2/ 46).
117 ينظر: الخصائص (2/ 413 - 414).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، لا يسعني إلا أن أقوم بما جرت به عادة الأبحاث العلمية من تسجيل لأهم ما وصلت إليه من نتائج، فأقول ـ وبالله تعالى التوفيق ـ: قد تبين من هذا البحث:

ـ أن الدراية هي العلم المشتمل على المعلوم من جميع وجوهه، وأن تحصيلها بالنسبة لما يتعلق بعلوم العربية يكون بتصور أحوال العرب، ومعرفة أغراضهم، ولطف أسرارهم.

ـ وأن صحة السماع من حيث الرواية لا تعني قبوله للاحتجاج به، بل لابد مع ذلك من أن يكون صحيحاً من حيث الدراية.

ـ وأن السماع إذا صح من حيث الرواية ولم يصح من حيث الدراية أعمل فيه النحاة فكرهم بالتأويل؛ مراعاة لحرمة صحته رواية، ودفعاً للحرج عنهم.

ـ وأن الشاهد إذا كان لغةً لقوم لم يجز إعمال الدراية فيه، بل لابد من قبوله، والنظرُ فيه إنما يكون من حيث موافقته الأفشى والأقيس.

ـ وأن من أسباب رد الشاهد دراية الزعم أنه من الضرائر، سواء أكان الشاهد شعرا أم نثرا؛ ذلك لأن الأمثال تنزل منزلة الأشعار.

ـ وأن التأويل يعد رفضا للشاهد من حيث عدم الأخذ بظاهره، ويعد كذلك مظهرا من مظاهر القبول به من حيث تخريجه على اللغة المرضية.

هذا وبالله ـ تعالى ـ التوفيق، والحمد لله أولاً وآخراً.

ثبت بالمصادر والمراجع

- **الاقتراح في أصول النحو**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعليق الدكتور محمد سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: 1426هـ ـ 2006م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا ـ لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر مجهول.
- **التوقيف على مهمات التعاريف**، لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الناشر: عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق محمد علي النجار، الناشر دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: 1376هـ ـ 1957م.
- **ديوان امرئ القيس وملحقاته**، بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق الدكتور أنور عليان أبو سويلم وآخر، الناشر: مركز زايد للتراث ـ أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م.
- **ديوان مسكين الدارمي**، جمع وتحقيق عبد الله الجبوري وآخر، الناشر: مطبعة دار البصري ـ بغداد، الطبعة الأولى، 1389هـ ـ 1970م.

ـ **ديوان أبي النجم العجلي**، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد أديب، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة مجهولة، تاريخ النشر: 1427هـ - 2006م.

ـ **السبعة في القراءات**، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ.

ـ **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد رشدي وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى1421، هـ - 2000م.

ـ **شرح المفصل للزمخشري**، ليعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

ـ **ضرائر الشعر**، لعلي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة، الأولى، 1980م.

ـ **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، لمحمود شكري الألوسي، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية بمصر ـ القاهرة، الطبعة مجهولة، 1341هـ.

ـ **الفروق اللغوية**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

ـ **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، لمحمد بن الحسن بن العربيّ الثعالبي الجعفري الفاسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

ـ **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.

ـ **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش وآخر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

ـ **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن علي بن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

ـ **اللغة العربية معناها ومبناها**، للدكتور تمام حسان، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الخامسة، 2006م.

ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، الطبعة مجهولة، 1430هـ - 2009م.

ـ **المدارس النحوية**، للدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.

ـ **مصطلح القراءة الشاذة في المحتسب، ودعوة تردد ابن جني في المذهب**، للأستاذ خير الله الشريف بن أحمد شريف، الناشر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج84، ج1، تاريخ النشر: 1430ه - 2009م.

ـ **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة، الطبعة الأولى، تاريخ النشر مجهول.

_ **معايير الرفض والقبول في الدرس النحوي عند ابن جني: دراسة نظرية تطبيقية**، للدكتور جمال عبد المنعم عبد الحافظ، مخطوط بمكتبة الرسائل الجامعية: كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، رقم الاستدعاء415.1 ج م.

ـ **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب ـ القاهرة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.

ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.

ـ **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، الطبعة مجهولة، وتاريخ النشر مجهول.